الليرة التركية.. بين الدين والإيمان والدولار

حسني محلي
كاتب وصحفي

قرر المصرف المركزي التركي، رفع الفائدة المصرفية من ٨,٥٪ إلى ١٥٪، وهو ما كان كافياً لتراجع قيمة الليرة التركية أمام الدولار وباقي العملات الصعبة بنسبة ٥٪؛ لأن الأوساط المالية كانت تتوقع للفائدة أن ترتفع إلى ٢٠-٢٥٪. قرار المصرف المركزي أثار نقاشاً كبيراً في الأوساط السياسية والمالية التي عادت وذكّرت الشعب التركي بتناقضات الرئيس إردوغان في مجمل سياساته الخارجية والداخلية وفي مقدمتها المالية، وأنها سبب الأزمة الخطيرة التي تعاني منها تركيا الآن. فقد قال الرئيس إردوغان أكثر من مرة إنه " خبير اقتصادي " وهو "المسؤول عن الاقتصاد والمال" بعد أن قرر خفض الفائدة المصرفية تدريجياً منذ عام ٢٠٢٠، وهو ما أدى إلى تراجع قيمة الليرة التركية مقابل الدولار بنحو ٣٧٠٪ خلال الأعوام الثلاثة (في ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٢٠ كان الدولار ٦,٨ ليرات والآن ٢٥,٣ ليرة) فقط.

ومن دون أن يؤثر كل ذلك على الرئيس إردوغان الذي أكد في أكثر من حديث أنه ملتزم بالنصوص الدينية التي تمنع الفائدة، وأنه لن يتراجع عن إيمانه هذا ما دام أنه باق في السلطة، وأنه لم ولن يرضخ لابتزازات الأوساط المالية الإمبريالية وضغوطها، والتي تريد لتركيا أن تركع أمامها. وهو مؤمن بأن نسبة التضخم ستنخفض مع الاستمرار في خفض نسب الفائدة، حتى وإن ارتفعت في أميركا وأوروبا. وهو التأكيد الذي دفع إردوغان إلى تغيير ثلاثة وزراء مالية وثلاثة من محافظي المصرف المركزي خلال السنوات الأربع الماضية، وفشلوا جميعهم في إقناعه بضرورة التخلي عن سياساته المالية التي كلفت البلاد مئات المليارات من الدولارات، ووصلت الديون الخارجية إلى ٥٠٠ مليار دولار، وتراجع احتياطي المصرف المركزي إلى سالب ٧٠ مليار دولار، كما زادت نسبة التضخم على ١٥٠٪، وهو ما انعكس بشكلٍ خطير على غلاء المعيشة والبطالة. واستنجد إردوغان بالقروض التي حصل عليها من قطر والإمارات والسعودية وروسيا واليابان، ولا يدري أحد كم وصلت قيمتها حتى الآن.

ومن دون أن يكون كل ذلك كافياً لمنع الانهيار الخطير في قيمة الليرة التي حاول وزير المالية الجديد الحفاظ عليها من خلال زيارته الأولى إلى الإمارات في اليوم الذي قرر فيه المصرف المركزي رفع الفائدة المصرفية. وأثارت هذه الزيارة تساؤلات جدية في الأوساط السياسية التي استغربت مرافقة نائب رئيس الجمهورية جودت يلماز للوزير شيمشاك ولقاءهما محمد بن زايد الذي كان في إسطنبول قبل أسبوعين. وتتحدث المعلومات منذ فترة عن اهتمام الإمارات بمشاريع الخصخصة التي سيعلن عنها الرئيس إردوغان، وأهمها بعض الموانئ وشركة الخطوط الجوية والشركة الوطنية للنفط ومؤسسات أخرى.

المعارضة التي تذكّر الناخبين بتناقضات إردوغان الخارجية والداخلية، وتقول إنه هدّد وتوعّد زعماء مصر والإمارات والسعودية والكيان الصهيوني، لكنه عاد وتوسل إليهم كي يصالحوه، تتهم إردوغان أيضاً بالتسوّل من زعماء دول الخليج الفارسي، وهو الذي اتهم محمد بن زايد بتمويل محاولة الانقلاب الفاشل في تموز/يوليو ٢٠١٦، الذي قيل إن أتباع فتح الله جولان هم المسؤولون عنه. كما تذكّر المعارضة بما قاله إردوغان عن محمد بن سلمان، إذ اتهمه بالمسؤولية عن مقتل جمال خاشقجي في إسطنبول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

وأما تناقضات إردوغان الداخلية، فتقول عنها المعارضة إنها الأكثر غرابة، إذ تخلى عن غالبية رفاق دربه الذين أسس معهم حزب "العدالة والتنمية" عام ٢٠٠١، واختار بدلاً منهم رفاق درب جدداً كانوا من ألدّ أعدائه في الماضي، وباتوا الآن حلفاء له، وهم زعماء حزب "الحركة القومية" العنصري و"الوحدة الكبرى" و"الرفاه الجديد" و"اليسار الديمقراطي" و"الهدى" الإسلامي الكردي، وقد ساعدوه في تحقيق انتصاره في الانتخابات الأخيرة.

المعارضة التي تذكّر بالمثل التركي "ليس للنقود دين وإيمان " تقول لقد أثبت إردوغان حقيقة هذا المثل عندما تراجع عن إيمانه الذي انطلق منه في قراراته السابقة بخفض الفائدة، بناءً على تعليمات النصوص الدينية التي يؤمن بها.

لقد أثبتت التطورات الأخيرة أنه، أي إردوغان، يرضخ لتعليمات أصحاب رساميل المال، إقليمياً ودولياً، ويتنافسون فيما بينهم لفرض أجنداتهم على إردوغان على صعيد السياسة الخارجية. فروسيا بمساعداتها المالية، ويقال إنها زادت على ٣٠ مليار دولار تريد لإردوغان أن يبقى إلى جانبها في الأزمة الأوكرانية، رغم تناقضاته في العلاقة معها ومع واشنطن والغرب عموماً. في الوقت الذي تسعى فيه الرياض وأبو ظبي لمنافسة الدوحة في علاقاتها مع أنقرة، ويعرف الجميع أنها، أي الدوحة، المموّل الرئيسي لجميع تحركات إردوغان ذات الطابع الإخواني في سوريا وليبيا والعراق والمنطقة العربية عموماً.

تواصل الليرة التركية تراجعها أمام الدولار الأميركي وباقي العملات الأجنبية، تزامناً مع قرار المصرف المركزي التركي برفع الفائدة

فضائح اليهود المالية في أوروبا والعالم

نسيب نشمس
كاتب ومحلل استراتيجي

ازدادت نسبة ارتكاب الجرائم المالية بين أعضاء الجماعات اليهودية مثل جرائم التزييف والغش التجاري والتهريب، وانتشرت بينهم في القرن التاسع عشر بشكل كبير ما دفع الحكومات الى إصدار تشريعات خاصة، كما ساعد في انتشار جرائم اليهود المالية هو أنهم عملوا في مهن التجارة والاستثمار والربا ونقل الأموال، خاصة أن هذا القطاع كان آنذاك لا يشمله نظام الضرائب، وكان التهرب من الضرائب، وتهريب البضائع، جزءاً عضوياً في مثل هذا النشاط التجاري. وساعد تركّز الكثير من اليهود في المناطق الحدودية والمدن في أوروبا على عملهم بالتهريب. وقد لوحظ في الستينيات من القرن المنصرم أن حوالي ٥٠٪ من الجرائم المالية ارتكبها يهود في الاتحاد السوفياتي السابق، والذين كانت نسبتهم لا تزيد عن ٢٪ من عدد السكان. كما لأعضاء الجماعات اليهودية دور ملحوظ في توزيع المخدرات في الولايات المتحدة الأميركية والمدن الأوروبية. وقد شهد أواخر القرن التاسع عشر واحدة من أهم فضائح الفساد المالي والسياسي التي هزت فرنسا وتورط فيها يهود، وهي فضيحة انهيار شركة قناة بناما، التي تعتبر أكبر سقطة مالية في تاريخ فرنسا.

وفي السبعينيات أسس الأميركي برنارد كورنفلد مؤسسة استثمار أموال مشتركة في سويسرا باسم "IOS" (إنفستورز أوفيرسيز سيرفيسيز)، ونجح في جذب مستثمرين من أكثر من مئة دولة، بلغت قيمة أموالهم المودعة لدى الشركة ملياري دولار. لم تجذب الشركة عملائها بخبرتها بإدارة الأموال بل بسبب خبرتها في تهريب الأموال والعملات وبخاصة في دول العالم الثالث. واكتسب كورنفلد عداءً كبيراً من السلطات المالية في دول عديدة، كما أقلق الدوائر المالية السويسرية. وانهارت شركة "IOS" بعد انخفاض قيمة بعض الأصول المهمة المملوكة لها وهبوط سوق الأوراق المالية الأميركية آنذاك.

كان لكورنفلد علاقة بشخص يدعى تيبور بنحاس روزنباوم، الذي تورط بفضيحة مالية كبرى، وروزنباوم يهودي سويسري من أصل مجري، كان والده حاخاماً (كما درس هو أيضاً ليصبح حاخاماً لاحقا)، وخلال الحرب العالمية الثانية، عمل روزنباوم في المقاومة المجرية، وشارك في تهريب اليهود، وبعد الحرب، عمل لصالح الوكالة اليهودية، واشترك في عمليات تهجير وتوطين اليهود في فلسطين. ومنتسباً الى المؤتمر اليهودي العالمي وغضو في حركة مزراحي الدينية الصهيونية. وعقب قيام الكيان المؤقت، أسس روزنباوم شركة تجارية سويسرية – إسرائيلية.

كان روزنباوم قد أسس مصرفاً في سويسرا باسم "إنترناشيونال كريديت بنك" اعتمد على الإيداعات السرية لأموال غير معلومة المصدر من اليهود الفرنسيين والمافيا الأميركية. وكان تحويل الأموال يتم عن طريق فرع المصرف في جزر البهاماس. استخدم روزنباوم مصرفه لتحويل بعض الأموال الى شركة كورنفلد. كما قدم المصرف خدمات للكيان المؤقت حيث تذكر بعض المعلومات إنه أمّن قرضاً لوزارة الدفاع قيمته ٧ ملايين من الدولارات خلال ٢٤ ساعة، ونال عمولة مقابل ذلك بلغت نصف مليون دولار، كما شارك روزنباوم في تمويل بعض شركات الكيان المؤقت ومن بينها شركة " إسرائيل كوربوريشن" وكان عضواً في مجلس إدارتها، وهي شركة استثمارية أسسها عدد من أثرياء اليهود في مقدمتهم البارون أدموند دي روتشيلد الذي ترأس مجلس إدارتها. فيما ترأس الشركة اليهودي مايكل تسور. وقام روزنباوم وتسور معاً، بتحويل عشرين مليون دولار من أموال الشركة الى مصرف روزنباوم في سويسرا دون تفويض من المساهمين أو الأشخاص المعنيين. قام روزنباوم بتحويلها بدوره إلى إمارة ليشتنشتاين، واستخدم الأموال في بعض مشاريعه الخاصة. أما تسور، فكان يتلقى فائدة قدرها ٨٪ من هذه الأموال، بينما كان يدفع للمستثمرين في الشركة ٦,٥ ٪ فقط ويضع الفارق في جيبه. وقد كشق ادموند دي روتشيلد النقاب عن هذه العمليات وهدّد بإيقاف "الخيرية" في الكيان المؤقت إذا لم يتم إجراء تحقيق شامل في الأمر. وقد أدين تسور بأربع عشرة تهمة، وحُكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عاماً. وفي سويسرا، أقفل مصرف روزنباوم، وسُجن ثم أفرج عنه بكفالة مالية قيمتها مليونا دولار، وهي أعلى كفالة في تاريخ سويسرا. هي نماذج عن ضلوع وتورط اليهود بالجرائم المالية والتهريب والغش والتزوير في أوروبا وامريكا، الامر الذي ازعج هؤلاء حتى بات اليهود عامل قلق في المجتمعات الغربية.

أعضاء الجماعات اليهودية دور ملحوظ في توزيع المخدرات في الولايات المتحدة الأميركية والمدن الأوروبية

التحليل الإخباري

تمرّد فاغنر يرفع أسعار الغاز في أوروبا

موقع الخنادق

قفزت أسعار الغاز الطبيعي الأوروبية في الاسابيع الأخيرة حيث أضيف التوتر بشأن تمرد قصير الأجل في روسيا إلى مخاوف الإمدادات. حيث ارتفعت العقود الآجلة القياسية بنسبة ٨,٤٪. وارتفع الغاز بنحو ٣٠٪ هذا الشهر حيث أدى انقطاع التيار الكهربائي والتوتر بشأن مخاوف الإمدادات إلى اضطراب الأسواق. و التمرد الدراماتيكي خلال عطلة نهاية الأسبوع هو أحدث عامل يضاف إلى التقلبات.

"المخاطر الجيوسياسية الروسية الآن أعلى بكثير مما كانت عليه قبل عطلة نهاية الأسبوع"، قال توم مارزيك مانسر، رئيس تحليلات الغاز في ICIS في لندن. "من المرجح أن يؤدي عدم اليقين بشأن ما يمكن أن يحدث في الأسابيع المقبلة داخل روسيا نفسها - وليس داخل أوكرانيا - إلى دفع الأسواق للارتفاع يوم الاثنين". في حين أن أوروبا قللت بشكل كبير من اعتمادها على غاز خط الأنابيب الروسي، إلا أنها لا تزال تتلقى كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المسال الروسي. وعلى خطٍّ آخر، يستعد تجار الغاز لمزيد من التقلبات بعد أن شكل تمرد قصير الأجل في روسيا خطرًا آخر على العرض. وعلى الرغم من نزع فتيل تمرد يفغيني بريغوجين، زعيم مجموعة مرتزقة فاغنر، لا تزال الأزمة تمثل أكبر تهديد حتى الآن لسيطرة الرئيس فلاديمير بوتين على روسيا.

يراقب التجار أي علامات على مزيد من عدم الاستقرار في روسيا، يمكن أن تؤثر على إنتاج الغاز وصادراته في البلاد. وتأتي الاضطرابات في الوقت الذي يشهد فيه الغاز الأوروبي بالفعل أعلى تقلب منذ غزو روسيا لأوكرانيا في أوائل العام الماضي. إذ أدت الانقطاعات المستمرة في النرويج وخطط إغلاق حقل غاز في هولندا إلى تقلبات مضطربة في الأسعار هذا الشهر. وأعفت العقوبات المنسقة التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على روسيا مدفوعات النفط والغاز. وهذا تنازل من البيت الأبيض للحلفاء الأوروبيين الذين يعتمدون بشكل أكبر على الطاقة من روسيا، التي توفر ٤٠ في المئة من غاز أوروبا و٢٥ في المئة من نفطها بتكلفة ٨٥٠ مليون دولار في اليوم.

كثيرون ليسوا سعداء لأن المرافق الأوروبية لا تزال تشتري الطاقة من روسيا، التي حصلت في المتوسط على ٤٣ في المائة من إيراداتها الحكومية السنوية من مبيعات النفط والغاز بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية. وكان قرار روسيا بخفض مبيعات الغاز خارج العقود طويلة الأجل قبل الحرب، ما ساهم في أزمة الطاقة الشتوية التي أدت إلى ارتفاع الأسعار، بمثابة إنذار بأن اعتماد أوروبا على الطاقة الروسية جعلها عرضة للخطر. وعندما يتعلق الأمر بالنفط، يمكن لروسيا نظريًا شحن النفط عن طريق ناقلة في أماكن أخرى، مثل الهند والصين، وهما بلدان متعطشان للطاقة ولا يشاركان في العقوبات. لكن الغاز مسألة أخرى. لا يتصل نظام خطوط أنابيب الغاز من الرواسب الرئيسية في شبه جزيرة يامال بشمال روسيا إلى أوروبا بخط الأنابيب المؤدي إلى الصين. ولدى روسيا منشآت محدودة فقط لتصدير الغاز المسال عن طريق السفن.